

الإصلاح الاقتصادي والنمو غير الاحتوائي في مصر



بدأت إجراءات برنامج الصندوق بالإصلاح النقدي، ففي نوفمبر من العام ٢٠١٠، قام البنك المركزي المصري بتحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، وبالتالي ارتفعت أسعارها إلى أكثر من الضعف في غضون أيام قليلة. كما شرعت الحكومة كذلك في تنفيذ إجراءات الإصلاح المالي، عبر ضغط الإنفاق العام وزيادة الإيرادات، وذلك من خلال تخفيض الدعم، خاصة عن الطاقة، والتحول للدعم النقدي الموجه، وإبطاء الزيادات في الأجور العامة. كما توسعت الحكومة في الضرائب غير المباشرة كآلية لزيادة الإيرادات، واستحدثت في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ ضريبة القيمة المضافة بقيمة ٣١٪، وتم رفعها إلى ٤١٪ لاحقاً.

نتج عن هذه الإجراءات تحسناً في عدد من المؤشرات الكلية خلال الأعوام الأخيرة. فبسبب التراجع السريع والحاد في قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، ازدادت تنافسية السلع والخدمات المصرية في السوق المحلي، وفي الأسواق الخارجية كذلك، وهو ما أدى إلى تراجع إجمالي الواردات السلعية بـ ٤,٢٪ و-١,٢٪ في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، وزيادة الصادرات السلعية بـ ٧,٨٪ و ٢,٦٪ على التوالي في الفترة ذاتها. كما ارتفعت حصة السياحة إلى ٨,٩ مليار دولاراً في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، من ٤,٤ مليار دولاراً في العام ٢٠١٠/٢٠١١. وبالتالي، كانت النتيجة تراجع العجز في الميزان الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من -٨,٩١٪ في عام ٢٠١٠، إلى -٩,٤١٪ ثم إلى -٤,٦٪ مليار دولاراً في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي.

ونتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، حتى بلغ ٣,٥٪ في عام ٢٠١٠، وهو أعلى نمو للاقتصاد المصري منذ عام ٢٠٠٢. وتزامن ذلك مع تراجع معدل البطالة إلى ٩,٠١٪ في عام ٢٠١٠، مقارنة بـ ٩,٢١٪ في عام ٢٠١٠، قبل إطلاق برنامج الإصلاح. وكنتيجة للإصلاحات المالية في الموازنة كذلك، فقد تراجع العجز الأولي للموازنة العامة إلى -٧,٠٪ فقط في عام ٢٠١٠، وهو أدنى عجز أولي في الموازنة المصرية منذ عقود، كما تراجع أيضاً الدين العام

على خلفية عدد من الضغوط المالية والكلية، شرعت الحكومة والبنك المركزي المصريان في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ في تنفيذ عدد من سياسات الضبط لمعالجة الاختلالات الكلية في الاقتصاد، فقام البنك المركزي بتخفيض قيمة الجنيه بـ ٥٪، كما رفع سعر الفائدة لاحتواء التضخم. ومن جانبها، بدأت الحكومة في ترشيد الإنفاق، خاصة على بنود الدعم، كما اتخذت إجراءات لزيادة الإيرادات العامة من أجل تقليص العجز المزمّن في الموازنة. وبعد عامين من هذه السياسات المحدودة، توصلت الحكومة والبنك المركزي المصريان، في النصف الثاني من عام ٢٠١٠، إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، يمتد لثلاث سنوات بحيث يدعم الصندوق الجانب المصري بقرض بقيمة ٢١ مليار دولاراً، مشروط بتطبيق عدد من الإجراءات، وتحقيق أهداف محددة في أطر زمنية محددة. ونصّت الخطوط العريضة لأهداف البرنامج على إصلاح سوق الصرف الأجنبي، وخفض عجز الموازنة والدين الحكومي، ودفع النمو والتشغيل، وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية. كما أشارت أهداف البرنامج إلى تحسين بيئة الأعمال المصرية وتبسيط إجراءات الاستثمار لتحفيز القطاع الخاص على النمو.

وبالإضافة لما سبق، تضمنت أهداف البرنامج تدعيم شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء والشرائح الهشة في المجتمع، وأشارت خطة البرنامج نصاً إلى كون الحماية الاجتماعية حجر زاوية لبرنامج الإصلاح، خاصة على الأجل القصير خلال فترة التحولات وضبط الأسواق المختلفة، وذلك بهدف توفير الحماية للجميع أثناء الفترة الانتقالية الصعبة بتكلفتها المرتفعة، وضمان أن يقع أقل جزء ممكن من هذه التكلفة على عاتق الشرائح الأقل قدرة على تحملها.

إلى ٥,٢٩٪ من الناتج المحلي في العام ذاته، وذلك انخفاضاً من المستويات القياسية التي تخطى فيها حاجز الـ ١٠٪ في الأعوام الأخيرة.

النتائج الاجتماعية السلبية

ولكن من جانب آخر، فقد تسببت إجراءات الإصلاح النقدية والمالية في نتائج اجتماعية سلبية على الرغم من التحسن الكلي في الاقتصاد. فنتيجة لتحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى زيادة عرض النقود بسبب ارتفاع الاحتياطي الأجنبي، وكذلك تقليص الدعم عن الطاقة، فقد ارتفع معدل التضخم في مصر إلى مستويات قياسية، هي الأعلى منذ عقود. ففي عام ٧١٠٢، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي ٥,٣٢٪، ثم تراجع قليلاً إلى ١,٠٢٪ في عام ٨١٠٢.

وبسبب الارتفاع السريع والحاد في التضخم، فقد ارتفعت قيمة سلة السلع والخدمات التي تشكل خط الفقر المحلي، وبالتالي فمن المتوقع تزايد نسبة من يعيشون تحت خط الفقر منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتشير تقديرات بالفعل إلى زيادة معدل الفقر مع نهاية عام ٧١٠٢ إلى حدود ٥٣٪ أو أكثر من إجمالي السكان، وذلك صعوداً من معدل ٨,٧٢٪ في نهاية عام ٥١٠٢. وبالإضافة لتأثيره على الفقر، يؤدي التضخم كذلك إلى زيادة عدم المساواة في الدخل والثروة بين شرائح المجتمع المختلفة، بسبب تفاوت تأثيرها بالتضخم، فالشرائح الأكثر ثراءً عادة ما تمتلك دخلاً مرتبطاً بالتضخم، كمدخرات بنكية أو سندات بفائدة متغيرة، وبالتالي يقل تأثيرها مقارنة بالشرائح الأقل ثراءً، وهم في الأغلب أصحاب الدخل الثابتة. وبالإضافة لذلك، تكون الشرائح الأغنى أكثر قدرة على تحصين ثرواتها من خلال تقليص حيازاتها من النقود المحلية واستبدالها بالعقارات أو الذهب أو العملات الأجنبية أو غيرها من مخازن القيمة التقليدية المكلفة، وبالتالي تتجنب فقدان جزء كبير من قيمة أصولها، وذلك على العكس من الشرائح الأفقر، والتي يغلب النقد المحلي على هيكل حيازاتها. ويظهر تأثير التضخم على المساواة في الدخل بصورة خاصة عند المستويات المرتفعة للتضخم، والتي تستمر لفترة طويلة. وبالتالي، فمن

المُتوقع أن تتدهور المساواة في التوزيع الحالي في الدخل والثروة في المجتمع المصري، والتي وصلت حتى من قبل برنامج الإصلاح إلى مستويات مقلقة، بما يضع على الأقل ٥٪ من الدخل و ٣٧,٧٪ من الثروة في أيدي الـ ١٪ الأكثر ثراءً في مصر.

وبالتالي، ففي حين انتعش الاقتصاد المصري خلال العامين المنصرمين وحقق ارتفاعاً في معدلات نموه، فقد ازدادت في الوقت عينه نسبة اللامساواة، بالإضافة إلى ازدياد نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان. وفي واقع الأمر، لا يعد هذا النمط من النمو جديداً على الاقتصاد المصري، فخلال السنوات منذ ٤٠٠٢، مع تطبيق حزمة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي حينئذ، وحتى عام ٠١٠٢ قبل الثورة مباشرة، حقق الاقتصاد المصري نمواً مستمراً هو من الأفضل في العقود الأخيرة. فقد وصل متوسط معدل النمو منذ عام ٣٠٠٢ وحتى عام ٠١٠٢ إلى ٦,٥٪ سنوياً. ولكن خلال الفترة ذاتها، ارتفعت نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان من ٦,٩١٪ في العام ٤٠٠٢/٥٠٠٢ إلى ٢,٥٢٪ في العام ١١٠٢/٠١٠٢.

تشير التجربة المصرية إذاً، مع برنامج الإصلاح الجديد أو خلال العقد الماضي، إلى عدم ارتباط النمو الاقتصادي بالضرورة بتحسين مستوى معيشة الشرائح المختلفة، بل قد يصاحب النمو الاقتصادي والانتعاش، تدهور أوضاع شرائح من متوسطي الدخل، وانضمامهم إلى شريحة السكان تحت خط الفقر، على الأقل على المدى القصير. وبالتالي، لا يكفي فقط تحقيق النمو الاقتصادي الإجمالي كآلية رئيسية لتعزيز رفاهية المجتمع، بل قد يتطلب الأمر كذلك إجراءات إضافية لضمان أن يشمل النمو الاقتصادي أكبر قاعدة ممكنة من المستفيدين من عائداته.

في القطاعات الاقتصادية، ويأتي ذلك بسبب توسع الأسواق الداخلية مع تطور عملية التنمية، وهو ما يخلق فرصاً أفضل لنمو القطاعات المختلفة لخدمة بعضها البعض، وتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات المتنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل التنوع القطاعي في مراحل التنمية المختلفة، آلية للتأمين الاقتصادي ضد النتائج الإجمالية للصدمات المرتبطة بقطاعات بعينها، وذلك بنفس منطق تنويع محافظ الاستثمار، للتحوط ضد المخاطر. ولاحقاً، تتجه الاقتصادات في مراحل التنمية المتقدمة، بعد وصول الدخول فيها إلى مستوى مرتفع، للتخصص القطاعي أكثر، مدفوعة بقوى المنافسة والتجارة الخارجية، التي تحفز التركيز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية لضغط النفقات وزيادة الأرباح، وهو ما يؤدي لاحقاً للتركز والتخصص القطاعي.

الطريق للنمو الاحتوائي

تتباين التجارب الدولية في تحقيق النمو الاحتوائي، وتلقي بالضوء على إشكالية صياغة السياسات المثلى، والتي بمقدورها أن تحفز النمو السريع، وتؤدي إلى تقليص الفقر وزيادة المساواة في الآن نفسه. ومن خلال تحليل تأثير السياسات المختلفة على النمو والمساواة، فقد خلصت أغلب النتائج إلى فعالية السياسات التي تحقق ما يركز عليه مفهوم النمو الاحتوائي في تعريفه، وهو ضمان المساواة في «الفرص» بين الأفراد في المجتمع، وبشكل خاص إتاحة الفرص أمام الشرائح الأفقر للاستفادة من النمو المتحقق. ويعني ذلك تمكين الفقراء من أن يصبحوا فاعلين اقتصاديين منتجين كي ينتشلوا أنفسهم من الفقر، عوضاً عن التركيز على إعادة توزيع الدخل فقط بين الشرائح المختلفة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المساواة، ولكن على حساب النمو.

ويأتي في مقدمة السياسات الأكثر فعالية في دفع النمو الاحتوائي، الاستثمار في التعليم الأساسي والثانوي، والذي يؤدي إلى تحفيز النمو من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري ورفع إجمالي إنتاجية الأفراد في المجتمع، وكذلك يؤدي إلى زيادة المساواة من خلال إتاحة الفرص أمام الفقراء لتعزيز ثروتهم البشرية، وتخطي عقبة عدم قدرتهم على الاستثمار

تحضر إشكالية عدم استفادة شرائح عريضة من عائدات النمو، في تجارب دولية أخرى، كما هو الحال في مصر. بل قد يميل النمو تلقائياً لاستبعاد الشرائح الأكثر فقراً من عائداته بسبب القيود على الفرص المتاحة أمامهم وإمكانية استغلالها، نظراً لمواردهم البشرية والمادية المحدودة. وبالتالي، فقد تستفيد الشرائح الأفقر من النمو بدرجة أقل، إذا تركت مهمة توزيع الفرص لقوى السوق وحسب. أدى ذلك إلى تطور مفهوم النمو الاحتوائي «evisulcnihtworG» أو النمو الشامل في ترجمة أخرى. ويشير هذا المفهوم إلى النمو الذي يخلق فرصاً اقتصادية جديدة، ويضمن وصول كافة شرائح المجتمع بمساواة إلى هذه الفرص، وبشكل خاص الفقراء.

وبالتالي، لا يصبح النمو احتوائياً إن لم يؤد إلى تراجع نسبة الفقر. ويركز النمو الاحتوائي بالأساس على الاستدامة طويلة الأجل، وهو ما يجعل العمل المنتج الآلية الرئيسية لتقليص الفقر وتعزيز استفادة الشرائح الأقل حظاً، عوضاً عن آليات إعادة التوزيع المباشرة للدخول. فعلى المدى القصير، بمقدور الحكومات أن تلجأ لأنظمة إعادة توزيع الدخل لمساعدة الشرائح الأفقر على مواجهة النتائج السلبية لسياسات تعزيز النمو - وهي السياسات التي أدت لزيادة الفقر في مصر على سبيل المثال، مع موجة إصلاحات ٢٠٠٢ وممع برنامج الإصلاح الجديد. ولكن على المدى الطويل، ستمثل سياسات توزيع الدخل، إذا تم الاعتماد عليها وحدها لتقليص الفقر، عبئاً على الموازنات العامة، خاصة للبلدان الأفقر محدودة الإيرادات، وهو ما سيؤدي إلى كفاءة محدودة وتعثر في مواجهة الفقر. ومن هنا، يعتمد مفهوم النمو الاحتوائي عوضاً عن توزيع الدخل فقط، على إتاحة فرص العمل المنتج للشرائح الأفقر بصورة خاصة، بما يتيح لها الخروج من دائرة الفقر وتحسين مستويات معيشتها.

وبالإضافة إلى شمول مفهوم النمو الاحتوائي للشرائح المختلفة في استفادتها من النمو، يشير المفهوم كذلك إلى أهمية شمول عملية النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعدم الاعتماد على قطاع بعينه. فخلال أغلب مراحل التنمية، تميل الاقتصادات إلى التنويع

في التعليم اعتماداً على مواردهم الذاتية، وكذلك عقبة الخلل في أسواق التمويل، والتي تحرمهم من فرص الاقتراض بتكلفة مقبولة لتمويل استثمارهم في الثروة البشرية وتعزيز قدراتهم الإنتاجية.

ويؤدي الاستثمار في البنية التحتية أيضاً إلى نتائج إيجابية على كل من النمو والمساواة، وذلك على صعيد الكم والجودة. كما ينتج عن التوزيع المتوازن للأرض كذلك، زيادة المساواة وتسارع النمو بصورة متزامنة. ويلعب حكم القانون أيضاً دوراً فاعلاً في دفع النمو الاقتصادي، وزيادة المساواة في الوقت نفسه من خلال تعزيز الفرص المتاحة أمام شرائح الفقيرة.

النمو الاحتوائي في مصر

تشير التقديرات إلى تحقيق مصر نمواً احتوائياً إيجابياً في إجمالي الفترة من ١٩٩١ وحتى ٨٠٠٢، وقد نتج هذا عن نمو إيجابي في الناتج المحلي بمتوسط ٩,٢٪، بالإضافة إلى زيادة في المساواة خلال هذه الفترة بـ ١,٠٪. ولكن على الأرجح، فإن النتيجة الإيجابية خلال هذه الفترة الإجمالية سببها الأساسي هو التطورات الإيجابية القوية خلال عقد التسعينات وحده، والذي شهد زيادة في المساواة وتراجع في معدلات الفقر في مصر، وذلك في مقابل الزيادة في الفقر والتراجع في المساواة بدءاً من نهاية العقد، وبشكل خاص منذ حزمة إصلاحات ٤٠٠٢، كما تمت الإشارة سابقاً.

وعلى الأغلب، يرجع النمو الاحتوائي الإيجابي خلال التسعينات في مصر، بالمقارنة بتراجع المرجح منذ نهاية العقد، إلى التغييرات في السياسات الفعالة التي تم الإشارة إليها من وحي الخبرات الدولية. فعلى سبيل المثال، حظي التعليم في مصر باهتمام خاص في التسعينات، ووصل الإنفاق العام على التعليم خلال ذلك العقد إلى ٥,٥٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. ولكن منذ عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٢، تراجع الإنفاق العام على التعليم إلى ١,٤٪ من الناتج المحلي في المتوسط، أما إذا ركزنا على السنوات من ٤٠٠٢، مع حزمة الإصلاحات الاقتصادية حينئذ، وحتى عام ٢٠١٢، فقد تراجع الإنفاق العام على التعليم خلالها إلى ٧,٣٪ فقط من

الناتج المحلي في المتوسط.

وبالتالي، ولتحقيق نمو احتوائي إيجابي من خلال برنامج الإصلاح الجديد، فمن الضروري أن يصاحب إجراءات البرنامج الهادفة إلى تحقيق نمو سريع في الناتج، إجراءات إضافية لزيادة المساواة في الفرص بين شرائح المجتمع، كي تستفيد كافة الفئات، وخاصة الفقراء من عائدات هذا النمو. ولكن حتى الآن، تركز إجراءات الحماية الاجتماعية على التحويلات النقدية، أي على إعادة توزيع الدخل فقط، في محاولة للتخفيف من النتائج السلبية للبرنامج على المساواة والفقير. وفي الوقت نفسه، تهمل الدولة إجراءات أهم، في مقدمتها الاستثمار في التعليم، وهو الأداة الأبرز في الطريق إلى النمو الاحتوائي. فقد بلغ الإنفاق العام على التعليم في العام المالي ٧١٠٢/٦١٠٢، أولى سنوات برنامج الإصلاح ٣٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تراجع الإنفاق على التعليم في الموازنة التالية في عام ٨١٠٢/٧١٠٢ إلى ٦,٢٪ من الناتج الإجمالي، ثم مجدداً إلى ٢,٢٪ فقط من الناتج في مشروع موازنة ٩١٠٢/٨١٠٢ الأخير.

وبالإضافة للاستثمار في التعليم، فعلى الدولة المصرية أن تركز على السيطرة سريعاً على معدل التضخم الاستثنائي الناجم عن إجراءات الإصلاح، تحقيقاً للاستقرار الكلي الضروري للنمو الاحتوائي، وأن تعيد النظر في استثماراتها في البنية التحتية، كي تكون أكثر انتشاراً على المستوى الجغرافي والوظيفي، عوضاً عن الاستثمار في مشروعات كبرى شديدة المركزية، قد لا تخدم الجزء الأكبر من المواطنين، أو لا تخدم الفقراء على وجه الخصوص.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن إهمال البعد الاحتوائي للنمو، المتمثل في تعزيز المساواة وتقليص الفقر، يمكن له أن يحد في نهاية المطاف من النمو نفسه، ويقوّض بالتالي برنامج الإصلاح برمته، حيث تضع عدم المساواة قيوداً على قدرة الأفراد على الاستثمار في التعليم، وهو ما يركز الإمكانات البشرية في قطاع محدود من القادرين في المجتمع، ويقلص بالتالي من التراكم في رأس المال البشري في الاقتصاد. وبالإضافة لذلك، ينتج عن عدم المساواة تراجع الطلب الداخلي، بسبب الميل الحدي للشرائح الأكثر ثراءً للإدخار وليس الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى تباطؤ النمو. كما ينبغي الإشارة كذلك إلى أن الزيادة في عدم المساواة والفقر قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث يؤدي التفاوت الكبير بين الشرائح إلى تصاعد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وذلك في صورته العنيفة أو غير العنيفة، والقانونية أو غير القانونية، وهو ما يؤثر بدوره على الاستثمار والتراكم بسبب مناخ عدم اليقين في الاقتصاد بما يقوض النمو. وربما تقدم تبعات التحولات في مصر بين الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠١٠ على وجه الخصوص مثلاً لما يمكن أن يؤول إليه الاضطراب الداخلي بسبب إهمال احتوائية النمو.

1 International Monetary Fund, "Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt", IMF Country Report No. 17/17 (2017).

2 International Monetary Fund, "Egypt Reaches Staff-Level Agreement on a Three-Year US\$12 Billion Extended Fund Facility", IMF Press Releases, No. 16/375 (2016).

3 Ibid.

4 Chris Jarvis, "Protecting the Vulnerable During Egypt's Economic Reform", IMF Montada (2017). <<http://www.imf.org/external/np/blog/naftida/011817.pdf>>

5 حسين سليمان، "الإصلاح الاقتصادي وشبكة الحماية الاجتماعية"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2017، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر (2018).

6 International Monetary Fund, "World Economic Outlook Data Base: October 2018" (2018).

7 البنك المركزي المصري، "النشرة الإحصائية الشهرية"، قطاع البحوث الاقتصادية، العدد رقم 261، ديسمبر (2018).

8 International Monetary Fund, "World Economic Outlook Data Base: October 2018" (2018).

9 Ibid.

10 Ibid.

11 حسين سليمان، مرجع سابق.

12 Ales Bulir, "Income Inequality: Does Inflation Matter?" IMF Staff Papers Series (2001).

13 Selwaness and Zaki, "Assessing the Impact of Trade Reforms on Informality in Egypt", Economic Research Forum Working Papers, (759) (2013).

14 World Bank, "World Bank Open Data" (2018).

<<https://data.worldbank.org/>>

$$CAGR = \left(\frac{\text{Ending Value}}{\text{Beginning Value}} \right)^{\frac{1}{\text{No.of Years}}} - 1$$

15 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015" (2016).

16 Ifzal Ali and Hyun Hwa Son, "Measuring Inclusive Growth", Asian Development Review, Vol. 24, no.1 (2007).

17 Ibid.

18 Elena Ianchovichina and Susanna Lundstrom, "What is Inclusive Growth?", World Bank (2009).

19 Ibid.

20 Jean Imbs and Romain Wacziarg, "Stages of Diversification", The American Economic review, Vol. 93, No. 1 (2003).

21 Robert J. Barro, "Inequality and Growth in a Panel of Countries", Journal of Economic Growth Vol.5 No.1 (2000).

22 Cesar Calderon and Luis Servén, "Macroeconomic Dimensions of Infrastructure in Latin America", The World Bank, mimeo (2003).

23 Mattias Lundberg and Lyn Squire, "The Simultaneous Evolution of Growth and Inequality", The Economic Journal, 113 (2003).

24 J. Humberto Lopez, "Pro-Poor Growth: a review of what we know (and what we don't)", World Bank (2004).

25 Martin Ravallion and Shaohua Chen, "Measuring Pro Poor Growth", Economics Letters 78 (2003).

26 World Bank, "Poverty & Equity Data Portal" (2018).

<http://povertydata.worldbank.org/poverty/home/>

27 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "الكتاب الإحصائي السنوي" (أعداد مختلفة).

28 وزارة المالية المصرية، "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2018\2019".

29 Oded Gadod and Joseph Zeira, "Income Distribution and Macroeconomics", The Review of Economic Studies, Vol. 60, No.1 (1993).

30 Auclert, A. and Rognlie, M. (2018) 'Inequality and Aggregate Demand', National Bureau of Economic Research Working Paper Series, No. 24280.

31 Alberto Alesina and Roberto Perotti "Income Distribution, Political Instability, and Investment", National Bureau of Economic Research Working Paper Series, No. 4486 (1993).

www.annd.org
2030monitor.annd.org
civicspace.annd.org



Arab NGO Network for Development



@ArabNGONetwork



Arab-NGO-Network-for-Development



anndmedia

تم إعداد هذه الورقة من قبل خريجو الأسبوع الدراسي حول السياسات الماكرواقتصادية وسياسات التجارة و الاستثمار لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠١٨

الآراء المعبر عنها في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تعكس وجهة نظر شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية.